

جنسيتي



حقي ولاسرتي

المزيد حول المرسوم رقم 10214 وردا على الوزير مروان شربل

كنا قد اثرنا في بيان سابق حول مرسوم التجنيس رقم 10214، الذي صدر بتاريخ 22 اذار 2013، ان لا ندخل في المهاترات حول ظروفه وخلفياته، لكن حديث وزير الداخلية في حكومة تصريف الاعمال، مروان شربل، مع احدى الصحف اللبنانية، وتشكيكه في نوايا الحملة، فرض علينا الرد خصوصاً ان الحديث تضمن جملة من المغالطات والحجج غير المقنعة، وموقف غير عادل تجاه النساء اللبنانيات المطالبات بالمساواة مع الرجال، بحقهن في منح الجنسية لاسرهن، والتمتع المواطنة الكاملة.

اولاً، اذ نقر بصلاحيه رئيس الجمهورية باصدار مثل هكذا مرسوم، نعترض على منح الجنسية لافراد (مهما كانت الدوافع)، فيما، كل نساء لبنان محرومات من الحق بالجنسية.

ثانياً، بالنسبة للمستفيدين/ات من "المكرمة"، ومن باب الشفافية والمسائلة، نرجو توضيح المعايير التي اعتمدت في انتقاء هؤلاء الافراد؟ كيف تم تقييم الخدمات التي قدمت او التي ستقدم للبنان، بحسب الوزير شربل؟ من الجهة او الجهات التي رشحت تلك الاسماء؟ الوزير شربل قال ان بعض الهيئات الاغترابية، اقترحت بعض الاسماء، من هي تلك الهيئات وهل شملت جميعها؟ ماذا عن المواطنين/ات العرب، هل ايضاً تم ترشيحهم/ن ايضاً من قبل هيئات اغترابية او جهات اخرى؟

ثالثاً، وحول عدم نشر المرسوم في الجريدة الرسمية، نرى ان حجة الوزير غير مقنعة، ونحيله لحالات فردية كثيرة صدرت حولها في الجريدة الرسمية، مراسيم متعلقة بالجنسية. ففي عام 2012 فقط، تم نشر 46 مرسوماً حول تراخيص فردية تتعلق باكتساب الجنسية الاجنبية و 7 مراسيم تتعلق بالغاء تراخيص باكتساب الجنسية الاجنبية.

رابعاً، بالنسبة للمرسوم رقم 5247 الذي صدر عام 1994، وموقف المنظمات المدنية منه، لا نرى ان ذلك هو موضوع البحث الان، كما اننا غير مضطرون ان ندافع عنه او ننتقده، خصوصاً ان صدره سبق انطلاق الحملة في 2002، علماً ان اتفاق الطائف ينص في احد بنوده، اعطاء الجنسية لمستحقيها من سكان وادي خالد، قرى السبع الخ...

اخيراً وحول نوايا الحملة، والقصد من اعتراضنا على صدور المرسوم، نعود ونكرر ما ورد في بياننا، الصادر بتاريخ 20 ايلول الماضي، مؤكداً ان الدافع الوحيد لتحركنا هو الدفاع عن حقوق النساء اللبنانيات، واسماع اصواتهن التي يبدو انها لا تصل الى مسامع المسؤولين، وان الامر لا يتعلق بمطالب للمجتمع المدني، بل بحقوق للمواطنين/ات.

في الختام، نكرر انه ان الاوان للدولة واركائها ان تولي الاهتمام المفروض لحقوق المواطنين/ات، ومنها حق النساء في المواطنة الكاملة، والمساواة مع الرجال، بعيداً عن استخدام فزاعة التوطين، والاختلال الديمغرافي، واللعب على اوتار الطائفية.

بيروت 27 ايلول 2013

حملة "جنسيتي حق لي ولاسرتي"

لمزيد من المعلومات والاستفسارات يمكنكم/ن الاتصال على الأرقام التالية :

01/616751 - 01/611079 - 01/423659